البعدان السياسي والعسكري في سياسة تركيا في الشرق الأوسط

إسماعيل نعمان تلجي*

*جامعة سكاريا، تركيا

ملخص: مع وصول إدارة حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، بدأت تركيا في اتباع إستراتيجية مشاركة أوثق تجاه منطقة الشرق الأوسط، وقد أدت زيادة التهديدات على تركيا في المنطقة منذ عام 2016 إلى دمج تركيا الدبلوماسية النشطة مع سياستها العسكرية، ونفّذت تركيا عمليات عسكرية كبيرة في سوريا وشمال العراق، واتخذت خطوات كبيرة لحماية أمنها القومي. في الوقت نفسه، دعمت تركيا العمليات العسكرية في ليبيا وكاراباخ، ولم يقف الأمر فقط عند استخدام القدرات العسكرية، ولكن لوحظت زيادة صناعة الدفاع التركية إلى مستوى أعلى أيضًا، وهذا خلق بُعدًا مهمًّا آخر لأعمالها الدبلوماسية والعسكرية النشطة.

الكلمات المفتاحية: تركيا، الشرق الأوسط، سياسة تركيا، البعد السياسي.

The political and Military Dimensions in Türkiye's Middle Eastern Policy

İSMAİL NUMAN TELCİ*

ORCID NO : 0000-0001-8397-8503

ABSTRACT: *With the AKP's coming to power in Türkiye, Türkiye began to pursue a strategy of closer engagement towards the Middle East region. The increase in threats to Türkiye in the region, since 2016, has led to the combination of Türkiye's active diplomacy with its active military policy. Türkiye carried out major military operations in Syria and northern Iraq, and took great steps to protect its national security. At the same time, Türkiye supported military operations in Libya and Karabakh, not only in the use of military capabilities, but also in raising the Turkish defense industry to a higher level, which created another important dimension to its active diplomatic and military activities.*

KeywordsTürkiye, Middle East, Türkiye Politics, Political Dimension.

*Sakarya University, Türkiye

رؤيـــة تركيـــة
2023-(1/12)
105 - 124

DOI:10.36360/1560-012-001-005

مدخل

هناك شبه اتفاق على أنّ التحول الأكثر أهمية في السياسة الخارجية التركية حدث مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في عام 2002. ومن أوضح المؤشرات على هذا التحول أن الاهتمام بمنطقة الشرق الأوسط قد ازداد بشكل ملحوظ في السياسة الخارجية التركية. بالإضافة إلى وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، فإن من أهم دوافع هذه العملية التطورات في منطقة الشرق الأوسط ذاتها منذ بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

شهدت السنوات 2001–2003 تغييرات كان من شأنها أن تؤثر بشكل كبير في مستقبل السياسة الإقليمية على صعيد كل من تركيا والشرق الأوسط. وفي حين وقعت واحدة من أكثر الهجمات الإرهابية إثارة للصدمة على الأراضي الأمريكية في 11 سبتمبر 2001، شنّت الإدارة الأمريكية عملية عسكرية في أفغانستان استمرت لسنوات عديدة. وفي عام 2003 بينما بدأت الولايات المتحدة تدخلًا عسكريًّا ضد العراق هذه المرة، فقد أكّدت أنها يمكن أن تصبح فاعلًا أكثر نشاطًا في سياسات الشرق الأوسط. كما أنذرت هذه التطورات بتوجه سياسي قد يتطور ضد الفاعلين العالميين، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، في دول منطقة الشرق الأوسط التي تُعَدّ على حدود تركيا. في الفترة نفسها، مع العمليات العسكرية للولايات المتحدة في أفغانستان والعراق، ظهر المفهوم الذي يمكن تسميته الجغرافيا السياسية الشيعية في الشرق الأوسط.

في هذا السياق، اكتسبت إيران نفوذًا كبيرًا في أعمالها السياسية والعسكرية والاقتصادية في البحرين والعراق واليمن ولبنان في سياق سياساتها في الشرق الأوسط.

وفي الفترة 2001–2002، إلى جانب التطورات الجيوسياسية ذات الصلة في الشرق الأوسط، حدثت تحولات مهمة في السياسة الداخلية لتركيا، فنتيجة للانتخابات التي أُجريت في عام 2002، تسلّم حزب العدالة والتنمية الحكومة، وبدءًا من نوفمبر 2002، بدأت حقبة جديدة في السياسة الداخلية والخارجية لتركيا. عندما يتعلق الأمر بعام 2022 –خلال فترة حزب العدالة والتنمية، الذي أكمل عشرين عامًا في السلطة– يُلاحَظ أن تركيا حققت العديد من الاختراقات في سياستها الداخلية والخارجية. وفي هذا السياق، شملت سياسة تركيا تجاه الشرق الأوسط في العقدين الماضيين اختراقات مهمة وخاصّة عندما يُؤخَذ النشاط السياسي والعسكري في الاعتبار.

الديناميكيات الأساسية لسياسة تركيا الشرق أوسطية 2002–2010

يمكن القول: إن الدوافع الرئيسة التي حددت سياسة تركيا تجاه الشرق الأوسط خلال الفترة 2002–2010 تغيّرت خلال فترة الحكومة الجديدة. منذ عام 2002، غيّرت تركيا إستراتيجيتها تجاه العالم الإسلامي الذي يشمل دول الشرق الأوسط والبلدان ذات الأغلبية المسلمة. وفي هذا السياق، وإدراكًا منها للعواقب السيئة الناجمة عن التدخلات السلبية للفاعلين العالميين في المنطقة في الفترة ذات الصلة، فقد دعمت تركيا تنمية القدرات السياسية والاقتصادية المحلية والوطنية لبلدان المنطقة.

ودافعت تركيا عن الاستقرار السياسي وحماية وحدة أراضي دول المنطقة في منطقة واسعة من بلاد الشام إلى منطقة الخليج، ومن شبه الجزيرة العربية إلى المشرق. في هذا السياق، كان أحد الأهداف الرئيسة للعلاقات الثنائية التي أُقيمت وتطورت هو تكثيف العلاقات التجارية والاستثمارية المتبادلة. في الوقت نفسه، قام عبد الله غول، الذي كان رئيسًا بين عامي 2007–2014، ورجب طيب أردوغان، الذي شغل منصب رئيس الوزراء بين عامي 2002–2014 والرئيس في عام 2014، بزيارات متكررة إلى دول المنطقة، واستقبلا نظراءهما من دول المنطقة أيضًا.

سياسات تركيا في الفترة ما بعد 2010

منذ عام 2010، برزت الحركات الشعبية بوصفها عاملًا مهمًّا في تحديد الجغرافيا السياسية للمنطقة في سياسة منطقة الشرق الأوسط. وبينما اختلفت حصيلة المطالب الجماهيرية التي ظهرت حول مفاهيم مثل «الخبز والحرية والكرامة» في دول مثل تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا والبحرين من دولة إلى أخرى، إلا أنها أظهرت تأثير الشعوب في تحديد سياسات الشرق الأوسط عمومًا.[1]

لقد أُطيح بنظام عربي عمره 23 عامًا، هو نظام زين العابدين بن علي في تونس، وهي أول دولة عربية ظهرت فيها الحركات الشعبية، ونجحت الإطاحة بضوء أخضر من الجيش، بجانب المطالب المشروعة للحركات الشعبية والمجتمع.[2] وبالمثل، في مصر، جرت الإطاحة بنظام حسني مبارك، الذي استمر لمدة ثلاثين عامًا؛ لأن موقف الجيش لم يكن داعمًا تمامًا للنظام في وجه الحركات الشعبية.[3]

ومع ذلك، كان مصير البلدان الأخرى، حيث زادت الحركات الشعبية بشكل ملحوظ، مختلفًا. وأدى عدم قدرة الجيش على الرد على التظاهرات عمومًا في ليبيا –وهي دولة في شمال إفريقيا قريبة جغرافيًّا من تونس ومصر– إلى عملية تحوّل فيها

الفاعلون السياسيون والعسكريون في البلاد تدريجيًّا إلى جهات في حرب أهلية نتيجة العملية العسكرية التي نظمها الناتو ضد إدارة معمر القذافي.[4]

بالإضافة إلى ذلك، تسبب الهيكل السياسي الداخلي المجزأ للجيش والبلد في اليمن في اندلاع حرب أهلية في اليمن زادت حدتها في وقت قصير.[5] وبدءًا من عام 2015 مع التدخل العسكري في اليمن بقيادة التحالف العربي بقيادة السعودية والإمارات توسّع نطاق الحرب الأهلية في اليمن من حيث الأطراف المشاركة والمدة. وتشكّلت ردود الفعل على الحركات الشعبية في دول مثل سوريا والبحرين من حيث البنية السياسية والعسكرية والمالية برد فعل الجيوش والأنظمة.[6] وسرعان ما أنهت السعودية والإمارات مظاهرات البحرين في عام 2011 بإرسال قوة دعم من قوات درع الجزيرة؛ القوة العسكرية لدول مجلس التعاون الخليجي.[7]

وفي سوريا، من ناحية أخرى، لا تزال عملية الحرب الأهلية منذ 11 عامًا منذ عام 2011 مستمرة حتى النقطة التي وصلت إليها في عام 2022.

أثّرت التغييرات في السياسة الإقليمية منذ عام 2010 بعمق على موقف السياسة الخارجية التركية في المنطقة. ودعت تركيا إلى تلبية الحركات الشعبية لمطالب الشعب، ودعت الحكومات الاستبدادية القديمة إلى تقديم إجابات معقولة ومتوقعة لمطالب الشعوب، ودعت العناصر العسكرية إلى ترك مكانها في سياسة البلاد للعناصر السياسية.

وفي هذا الاتجاه، تبنّت تركيا، التي اتبعت التصالحية والوساطة والدبلوماسية الميسرة فيما يتعلق بالسياسات الإقليمية، مع تزايد معدل الحركات الشعبية، انخراطًا سياسيًّا وعسكريًّا أكثر نشاطًا في المنطقة مع زيادة حدة النزاعات العسكرية في دول مختلفة.

سوريا

أدت الصراعات العسكرية المتصاعدة بين نظام بشار الأسد والمتظاهرين منذ عام 2011 إلى استخدام غير متناسب للقوة من قبل النظام ضد مواطني البلاد. على الرغم من أن تركيا جادلت بأن الحل يمكن تحقيقه من خلال الاتفاقات والمصالحة، لا من خلال النزاعات العسكرية منذ عام 2011، إلا أنه كان عليها تغيير موقفها بسبب الاستخدام المتزايد للعنف وتدخل غالبية الجهات الفاعلة المحلية والعالمية في النزاعات العسكرية.[8]

وبعد عام 2011، لم تشارك تركيا في الجهود المبذولة لحل الحرب الأهلية السورية سياسيًّا في إطار الأمم المتحدة فقط، بل أنشأت أيضًا منصات مشتركة مع الجهات الفاعلة العالمية مثل الولايات المتحدة وروسيا من خلال إجراء محادثات حول الحل السياسي والعسكري في سوريا من وقت لآخر.

> **سعت تركيا بعد عام 2016 إلى حل مشكلات الأمن القومي التركي عبر تحركات عسكرية نشطة، بالإضافة إلى دبلوماسية نشطة في الميدان**

ولم يتحقق قدر كبير من التعاون بشأن التهديدات الأمنية لتركيا الناشئة من المنطقة والمتجسدة في أنشطة منظمة حزب العمال الكردستاني ووحدات حماية الشعب الإرهابية في المفاوضات مع الولايات المتحدة حول سوريا، وبخاصة في فترة باراك أوباما.[9]

أدى عدم تمكّن تركيا من الاتفاق على حل التهديدات الأمنية بالاشتراك مع الولايات المتحدة في سوريا- إلى خلق واحدة من أكبر المشكلات في العلاقات السياسية بين تركيا والولايات المتحدة في تلك الفترة. بالإضافة إلى ذلك، شاركت تركيا في منصّات التفاوض السياسي، مثل أستانا وسوتشي مع روسيا وتبادلت وجهات النظر مع إيران، وهي جهة فاعلة وذات تأثير كبير في سوريا.[10] وكما ذكر جميع القادة المشاركين من وقت لآخر، جرى العمل على فكرة أن عمليات أستانا وسوتشي ليست بديلًا عن منصات التفاوض الدولية مثل عمليات جنيف في الأمم المتحدة، ولكن لها طابع تكميلي.

بعد عام 2016، كان من الواضح أن تركيا سعت إلى حل مشكلات الأمن القومي التركي عبر تحركات عسكرية نشطة، بالإضافة إلى دبلوماسية نشطة في الميدان. ففي 24 أغسطس 2016، مباشرة بعد محاولة الانقلاب الغادرة في 15 يوليو 2016؛ أطلقت تركيا عملية درع الفرات من أجل ضمان أمنها القومي وأمن الحدود وتطهير المنطقة من إرهاب داعش.[11] ومع انتهاء العملية، أعلن عن تطهير أكثر من 2000 كيلومتر مربع من المناطق الحدودية لتركيا من الإرهاب. بعد ذلك، انطلقت عملية غصن الزيتون في 20 يناير 2018، ضد عناصر إرهابية من حزب العمال الكردستاني ووحدات حماية الشعب وحزب الاتحاد الديمقراطي وعناصر داعش في المنطقة، بالشراكة مع القوات المسلحة التركية والجيش الوطني السوري في منطقة عفرين.[12] ومثل درع الفرات، أدت عملية غصن الزيتون إلى نجاح الجيش التركي في إعادة تنظيم التوازن العسكري في المنطقة.

بعد ذلك، جرى تنفيذ عملية نبع السلام في 9 أكتوبر 2019، ضد عناصر إرهابية من حزب العمال الكردستاني ووحدات حماية الشعب وحزب الاتحاد الديمقراطي الموجودة في شمال سوريا، مرة أخرى.[13] حيث انسحبت بعض القوات الأمريكية مع العملية من مناطق مثل الرقة والحسكة، وجرت السيطرة على حوالي 600 بلدة. بعد هذه العمليات العسكرية الثلاث المهمة، انطلقت عملية درع الربيع في 27 فبراير 2020، من أجل منع المزيد من التدهور في الوضع الإنساني في مدينة إدلب، ومنع حركات الهجرة الكبيرة إلى تركيا وأوروبا، ومهاجمة العناصر التركية في المنطقة.[14] كما أثّرت نتائج العملية في مسار الاجتماعات الإقليمية بشأن الملف السوري، وبعد العملية وقّع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان والرئيس الروسي فلاديمير بوتين اتفاق موسكو بشأن منطقة خفض التصعيد في إدلب.[15]

في هذا السياق، أصبحت العمليات العسكرية والأنشطة الدبلوماسية التي تجري من أجل ضمان أمن تركيا الوطني والحدود من أهم النقاط التي تلتقي فيها الأنشطة الدبلوماسية والعسكرية النشطة لبلدنا في الفترة الأخيرة.

العراق

يُعَدّ شمال العراق من أهم النقاط التي تلتقي فيها الأنشطة الدبلوماسية والعسكرية النشطة في السياسة الخارجية التركية. في هذا السياق، تستمر العمليات العسكرية التي تقوم بها القوات المسلحة التركية ضد حزب العمال الكردستاني «بي كي كي» وحزب «كي جي كي»، وهما تنظيمان إرهابيان في شمال العراق، وبخاصة منذ عام 2016، في إلحاق خسائر فادحة بالجماعات الإرهابية ذات الصلة.[16] وفي الآونة الأخيرة، ازداد عدد العمليات التي يتم إجراؤها في مناطق مختلفة منذ عام 2019.[17]

استهدفت عملية المخلب1 التي انطلقت ضد العناصر الإرهابية في منطقة هاكورك في مايو 2019 تدمير الكهوف والملاجئ التي يستخدمها الإرهابيون، ثم انطلقت عملية المخلب2 في يوليو 2019، وانطلقت عملية المخلب3 في أغسطس 2019 ضد عناصر إرهابية في منطقة سينات-حفتانين.[18]

وفي يونيو 2020، انطلقت عملية المخلب-النسر التي استهدفت الملاجئ والكهوف، ثم نُفِّذت عمليتا المخلب-النمر والمخلب-النسر2، وبعد ذلك، نُفِّذت عمليات المخلب-البرق من أجل تدمير العناصر الإرهابية في المنطقة، وبعض الأهداف مثل الكهوف والملاجئ و مخازن الذخيرة.[19]

النشاط العسكري التركي في ليبيا

بالرغم من أن تركيا كانت لها تفاعلات سياسية وعسكرية وثقافية مع ليبيا في فترات معينة منذ فترة معمر القذافي البالغة 42 عامًا، إلا أن الوجود السياسي والعسكري لتركيا في ليبيا، بشكل عام، يتمثل في الاتفاق البحري الموقع مع الحكومة الليبية في 27 نوفمبر 2019. واكتسبت الاتفاقيات الأمنية بعدًا ملموسًا. ففي نطاق الاتفاقات، جرى نقل الدعم العسكري التركي المحتمل لليبيا إلى أساس قانوني؛ ونتيجة لاتفاقية الأمن والدفاع، قدمت تركيا دعمًا بالأسلحة والاستشارات العسكرية لليبيا. ترتكز هذه الاتفاقية على دفاع وأمن حكومة الوفاق الوطني الشرعية على ركيزتين، هما: (1) منع الهيكل السياسي (النظام) الذي قد يجري إنشاؤه في ليبيا ضد تركيا، (2) استمرارية حكومة الوفاق الوطني الحليفة وأمنها، وهذا سيؤمن الحدود في شرق البحر الأبيض المتوسط، وسيجري ضمان تطبيق الاتفاقية البحرية.

بطريقة ما، يمكن القول: إن هاتين الاتفاقيتين تمثلان عناصر القوة الصلبة التي وضعتها تركيا موضع التنفيذ ضد الجبهة التي تهدف إلى القضاء عليها. من ناحية أخرى، يمكن القول: إن مشاركة تركيا في عملية الصراع الداخلي في ليبيا عام 2019 تُفسَّر على أنها «قارب نجاة» لحكومة الوفاق الوطني. وبهذا المعنى، نشرت تركيا 100 عسكري في

البلاد لغرض تدريب قوات الأمن الليبية في المقام الأول، وأدّى المسؤولون المرسَلون دورًا مهمًّا في تدريب العناصر الرسمية للجيش الليبي، وكذلك تدريب مجموعات داخل وزارة الداخلية والدفاع في طرابلس ومصراتة.

بالإضافة إلى التدريب العسكري، كان الإمداد بالمعدات والأسلحة أحد المؤشرات الرئيسة لوجود تركيا في ليبيا. في هذه المرحلة، تُعَدّ الطائرات بدون طيار المخصصة لاستخدام الجيش الليبي من أهم العوامل التي غيّرت مسار النزاعات التي اندلعت نتيجة محاولة غزو العاصمة طرابلس من قبل زعيم المنطقة الشرقية خليفة حفتر لمصلحة حكومة الوفاق الوطني. بالإضافة إلى ذلك، جرى نشر أنظمة دفاع جوي قادرة على إطلاق صواريخ أرض جو على متن سفن على الساحل الغربي لليبيا.

وفي بيئة قدّمت فيها مصر والإمارات الدعم الأرضي والجوي لحفتر، أنشأت تركيا مراكز تدريب في ليبيا من أجل تقليل التكلفة، حيث عملت على توفير مستوى مستدام، وتوفير حالة من الراحة اللوجستية من خلال التغلب على العقبات الأمنية المختلفة. وخضع المهندسون العاملون في مجال ميكانيكا الطيران والمجالات المماثلة لبرنامج تدريبي مدة 3 أشهر في المراكز القائمة، وبفضل هذه البرامج، جرى الحصول على نتائج ناجحة للغاية في هذا المجال من حيث الاستخدام الأكثر فعالية للطائرات بدون طيار.[20] إلى جانب ذلك، جرى تسليم عدد كبير من المركبات المدرعة والأسلحة الخفيفة والثقيلة والمضادة للدبابات وجميع أنواع المعدات العسكرية إلى ليبيا بدءًا من يناير 2020.

من ناحية أخرى، دعمت تركيا؛ من أجل جلب مجموعات مصراتة وطرابلس المعقدة إلى هيكل مؤسسي معين- مبادرات الإصلاح الأمني لوزير الداخلية آنذاك فتحي باشاغا، وفي هذا الاتجاه، أصبح هذا المسار جزءًا من المبادرات التي تهدف إلى الحد من نفوذ الميليشيات على حكومة الوفاق الوطني ودمج هذه الميليشيات في الجيش الليبي الرسمي. بالإضافة إلى ذلك، خضع عدد كبير من أفراد الجيش الليبي من ذوي الرتب المنخفضة والعالية إلى تدريبات مكثفة في تركيا. في هذا السياق، يمكن القول إن تركيا قدمت إسهامات مهمة ليس فقط للدفاع عن حكومة الوفاق الوطني، ولكن أيضًا في الهيكل المهني للهيكل العسكري المحتمل.

بعد قمع قوات حفتر إلى حد ما، أصبحت قاعدة الوطية الجوية، التي جرى انتزاعها سابقًا من ميليشيات حفتر، مركزًا لوجستيًا ضد أي محاولة هجوم محتملة؛ وجرى إنشاء خط مترابط مع نقاط مختلفة بطرابلس وقواعد مؤقتة في مصراتة. وقد أتى هذا الخط بثماره في الميدان من حيث المرونة العملياتية وعزز الوجود العسكري التركي خلال

الحرب . في الوقت نفسه ، يجب تأكيد أن تركيا ركزت على عناصر القوات البحرية والجوية في مشاركتها العسكرية في ليبيا منذ أبريل 2020 .

في ضوء هذه المعلومات ، يمكن تفسير نهج تركيا تجاه أجواء الفوضى السياسية في ليبيا اليوم على أنه نتيجة للبنية التحتية العسكرية والسياسية التي أُنشِئت في الماضي القريب . في هذا السياق ، فإن أولوية تركيا ، في أعقاب سياسة التوازن بين رئيس الوزراء عبد الحميد دبيبة ، الذي تولى منصبه في فبراير 2021 ، وفتحي باشاغا الذي عينه البرلمان رئيس وزراء انتقاليًا ، هي إجراء الانتخابات المؤجلة في ليبيا من ديسمبر 2021 في أقرب وقت ممكن . بالإضافة إلى هذه الأولوية ، تدعم العلاقات الوثيقة مع المجموعتين السياسيتين المتنافستين والشخصيات العسكرية دور تركيا الوسيط في ليبيا .

النشاط العسكري التركي في القرن الإفريقيّ

سارعت تركيا بخطواتها نحو المنطقة من خلال إدراكها للروابط التاريخية والدينية والثقافية للقرن الإفريقيّ مع البلدان والشعوب الساحلية ، فضلًا عن الإمكانات الاقتصادية والأهمية الجيوسياسية للمنطقة .

إن تركيا التي زادت من تفاعلها خصوصًا مع الدول الواقعة على الجانب الغربي من البحر الأحمر ؛ طوّرت علاقات مهمة مع دول مثل الصومال وإثيوبيا ، وأنشأت أكبر منشأة عسكرية خارجية في الصومال في عام 2017 . ومع ذلك ، جرى تخصيص جزيرة سواكن السودانية لتركيا لمدة تسعة وتسعين عامًا في ديسمبر 2017 ، في أثناء زيارة الرئيس أردوغان للسودان . وظهرت هذه التطورات نتيجة « المبادرة الإفريقيّة » التي انطلقت في عام 1998 ولكنها نُفِّذت تدريجيًّا في فترة ما بعد 2002 ، وفقًا للنشاط السياسي .

وفي هذا السياق ، فإن تركيا ، التي تقدمت بالمبادرة الإفريقيّة ، التي ترتبط في الغالب بالدبلوماسية الإنسانية والمساعدة الإنمائية ، متعددة الأبعاد من خلال تنفيذ « سياسة الشراكة الإفريقيّة » في عام 2013 ؛ قامت بتسريع أنشطتها التجارية واستثماراتها في دول المنطقة . وإزاء صراع السلطة في البحر الأحمر ، تبنت مقاربة شاملة تعطي الأولوية للعلاقة المربحة للجانبين ، بعيدًا عن الدوافع الاستعمارية الجديدة .

ودعمًا لعملية الحوار الوطني التي بدأت في فبراير 2022 من أجل ضمان السلام والاستقرار في النزاعات الجارية في منطقة تيغراي بإثيوبيا ، بذلت تركيا جهدًا معينًا لإشراك معارضين مختلفين في المفاوضات .[21] وقد تسببت الأزمة التي اندلعت في نوفمبر 2020 عندما أرسل رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد قوات لمحاربة جبهة تحرير تيغراي ، التي

تمثل الأغلبية في منطقة تيغراي- بأزمات اجتماعية وسياسية واقتصادية خطيرة للقرن الإفريقيّ . في واقع الأمر ، فإن سياسات « الحياد النشط » التي تتبعها تركيا ، على غرار ليبيا ، تفتح منطقة نفوذ معينة لتركيا وتمكن من تنويع الحلفاء المحتملين في المستقبل .[22]

تتمتع تركيا بعلاقات سياسية وعسكرية قوية مع الصومال ، وهي دولة أخرى في المنطقة . في هذا السياق ، تقدم منشأة التدريب العسكري التركي في مقديشو ، التي أُسِّست عام 2017 برامج تدريبية خاصة للجيش الصومالي ، الذي يحارب التنظيمات الإرهابية وأنشطة القرصنة في المنطقة ، وبخاصة حركة الشباب ، باعتبارها من أكبر المنشآت العسكرية خارج حدود البلاد لفترة طويلة .

وبالنظر إلى أن موانئ الصومال الواقعة على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر موانئ إستراتيجية للغاية من حيث الخدمات اللوجستية التجارية ، فإن وجود تركيا مهم في المنطقة ، وكذلك من ناحية ، دورها في العمليات الدولية التي تدعمها الأمم المتحدة التي تنفذ ضد العمليات غير القانونية المستمرة مثل أعمال القرصنة عبر خليج عدن ، ومن ناحية أخرى في ضبط التجارة وأمنها بين الشرق والغرب .

تؤدّي قيادة فرقة العمل التركية- الصومالية التابعة للقوات الجوية التركية دورًا مهمًّا في تدريب الأفراد العسكريين الذين يحتاج إليهم الصومال في حربه الفعالة ضد الإرهاب . وبهذا المعنى ، فإن « كتائب النسر » التي تُعَدّ أهم الوحدات في محاربة الشباب في المناطق الريفية والمراكز الحضرية في الصومال ، تتعرض لتدريب مكثف من قبل عناصر قيادة فرقة العمل التركية المتمركزة في الصومال .[23] بالإضافة إلى ذلك ، جرى إنشاء مركز صحي في ثكنة الأناضول في مقديشو ، افتتحه خلوصي أكار ، رئيس الأركان آنذاك ، في عام 2017 . بالإضافة إلى نشر رادار الكشف عن القذائف « سرحات » من إنتاج شركة أسيلسان ؛ في القاعدة في العاصمة مقديشو ، فقد أُجرِيت تدريبات منتظمة حول الحاجة المحتملة للاستخدام .[24]

وفي العلاقات مع السودان ، خصص الرئيس السوداني آنذاك عمر البشير خلال زيارة الرئيس أردوغان في 2017 جزيرة سواكن لتركيا مدة تسعة وتسعين عامًا بغرض ترميمها ، وهذا مهّد الطريق لتطوير العلاقات بين البلدين . وبدعوة من المجلس الانتقالي العسكري إلى البلاد بعد الانقلاب العسكري في 11 أبريل 2019 ، حضر وزير الخارجية مولود جاويش أوغلو حفل توقيع الإعلان الدستوري الموقع بين الإدارة العسكرية والتحالف المدني في 17 أغسطس 2019 . وشدّد الوزير جاويش أوغلو ، في كلمة ألقاها في الحفل ، على أن « دعمه للسودان الشقيق والشعب السوداني سيستمر بشكل متزايد » .[25]

ومع الانقلاب الذي قاده اللواء عبد الفتاح البرهان في أكتوبر 2021، صرحت تركيا أنها تابعت العملية بقلق عميق في المقام الأول،[26] ثم وجهت دعوات للانتقال إلى الحكم المدني. لدرجة أن تركيا صرحت بأنها رحبت بالاتفاق السياسي المكون من 14 نقطة الموقع بين البرهان ورئيس الوزراء عبد الله حمدوك،[27] واتبعت خطابًا متوازنًا بأن على الإدارة العسكرية تقديم تنازلات معينة من أجل منع تصعيد الأزمة المستمرة. ويمكن القول: إن زيارة البرهان لتركيا في أغسطس 2021 أدّت أيضًا دورًا مهمًّا في تطوير العلاقات السياسية بين البلدين. في هذه المرحلة، تكمن أهمية الزيارة في أنها تمثل توجه البرهان والمجلس العسكري الانتقالي السوداني إلى تركيا بعد التعاون طويل الأمد والتحالف مع جبهة بقيادة دول مثل السعودية والإمارات ومصر.

موقف تركيا من التوتر في أذربيجان وأرمينيا

قدّمت تركيا في الحرب التي اندلعت بين أذربيجان وأرمينيا في منطقة كاراباخ بين 27 سبتمبر و10 نوفمبر 2020م دعمًا كبيرا لمصلحة أذربيجان، إلى درجة أن دعم تركيا لم يكن فقط على الأرض بل في السياسة الدولية والدبلوماسية أيضًا. في هذا السياق: أولًا من الضروري بدايةً ذكر دور الطائرات بدون طيار التي جرى تعريفها على أنها « الرصاص

السحري » في أثناء الحرب .[28] يمكن القول : إن الطائرات بدون طيار التي خصصتها تركيا غيّرت مسار الحرب لمصلحة أذربيجان .

من ناحية أخرى ، بدا أن حديث تركيا حول مسوِّغات أذربيجان على الساحة الدولية ومبادرة المطالبة بحقوق البلاد من حيث التاريخ والثقافة والسياسة يكملان الدعم المقدم في هذا المجال . وأشارت تركيا ، التي حافظت على تصميمها السابق بعد الانتصار العسكري لأذربيجان- إلى الاستفزازات الدورية لأرمينيا ودعت إلى وقف الصراعات الجارية بين دولتي جنوب القوقاز . في سبتمبر 2022 ، صرح وزير الدفاع الوطني خلوصي أكار ، بعد لقائه مع نظيره ذاكر حسانوف ، أن « تركيا وقفت دائمًا إلى جانب أذربيجان الشقيقة ، وستواصل الوقوف إلى جانبها في قضاياها العادلة » ، وهو ما يدل على موقف تركيا من الأزمة الحالية .[29]

تغيير الشروط الإقليمية والعلاقات الثنائية

بالرغم من أن الحركات الشعبية العربية كانت العامل الأكثر أهمية في تحديد سياسات الشرق الأوسط والجغرافيا السياسية والعلاقات الثنائية للدول في فترة ما بعد عام 2010 ، إلا أنه كانت هناك تطورات مهمة أيضًا أثرت في المنطقة من خلال عناصر هيكلية غير إقليمية . في هذا السياق ، يمكن القول : إن أحد التغييرات المهمة هو سياسات الجهات الفاعلة ، مثل الولايات المتحدة وروسيا والصين تجاه المنطقة . في هذا السياق ، عندما يتعلق الأمر بالفترات الأخيرة ، هناك عامل آخر ، هو آثار وباء فيروس كورونا العالمي في عام 2019 في المنطقة ، والتغيرات في القوة في الولايات المتحدة الأمريكية .

المتطلبات الإقليمية

تتأثر سياسات تركيا تجاه المنطقة مثل كل دولة في المنطقة ، بالظروف الإقليمية وسياسات الجهات الفاعلة العالمية تجاه المنطقة . في مثال سوريا ، لُوحِظ أن السياسة الأمريكية تجاه المنطقة لها عواقب سلبية على تركيا . في هذا السياق ، من المفيد إلقاء نظرة على سياسات عهد أوباما (2008-2016) تجاه الشرق الأوسط ، وعهد ترامب (2016-2020) وأخيرًا حقبة بايدن (2020-؟) .

يمكن ملاحظة أن الولايات المتحدة حولت ارتباطاتها في المنطقة إلى أفغانستان في عهد أوباما .[30] وسيكون من الممكن الحديث عن فترة أفسحت المجال لروسيا للقيام بمزيد من أنشطتها في سوريا ، تليها فترة عززت فيها روسيا أنشطتها ونفوذها في الشرق

الأوسط . وقد وضعت تركيا سياسات تأخذ بعين الاعتبار كلًّا من الولايات المتحدة وروسيا في المنصات التي يجري فيها التفاوض على القضية السورية .

بالإضافة إلى ذلك ، عندما ننظر إلى فترة ترامب ، نرى أن روسيا طوّرت نفوذها المتماسك ، خصوصًا منذ عام 2015 ، ولاسيّما في سوريا .[31] كما أن خطوة الانسحاب أحادي الجانب من الاتفاق النووي ، التي قيدت الأنشطة النووية الإيرانية خلال عهد ترامب وجرى التوقيع عليها خلال عهد أوباما- دفعت إيران أيضًا إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات التفاعلية في المنطقة .[32] خلال هذه الفترة ، جرت إدانة الأنشطة الدبلوماسية والعسكرية النشطة لتركيا في المنطقة ، وعارضتها جهات فاعلة ، مثل السعودية والإمارات ومصر ، التي تربطها علاقات سياسية وعسكرية واقتصادية ثنائية وثيقة مع إدارة ترامب .[33] ومع ذلك ، واصلت تركيا أنشطتها الدبلوماسية والعسكرية بسبب العلاقات الثنائية التي طورتها مع إدارة ترامب وشرعية أنشطتها في الشرق الأوسط .

بحلول عام 2021 ، وصلت إدارة بايدن إلى السلطة في الولايات المتحدة وتولت زمام الأمور في وقت كان فيه النظام الدولي العالمي يكافح مع تفشّي فيروس كورونا . في هذا السياق ، منذ أن تولت إدارة بايدن السلطة ، أشارت إلى أنه سيجري اتباع سياسات في الشرق الأوسط من أجل إعادة إيران إلى طاولة المفاوضات النووية وإنهاء الحرب في اليمن .[34] وفي الأيام الأولى من عهد بايدن ، جرى تعيين روبرت مالي وتيم ليندركينغ ممثلين خاصين للولايات المتحدة في إيران واليمن ، على التوالي .[35] وقد كشفت حقيقة تولي إدارة بايدن السلطة أيضًا عن الحاجة إلى إعادة تقييم الدعم غير المشروط والسياسات العدوانية لدول مثل السعودية والإمارات ومصر في عهد ترامب .[36] وإلى جانب التكلفة الاقتصادية للإجراءات التي أجبر وباء الفيروس التاجي الدول على اتخاذها ، دخل الشرق الأوسط فترة تطبيع سياسي .

العلاقات الثنائية

في الفترة بين 2020-2021 ، مع بدء تحركات التطبيع السياسي في الشرق الأوسط ، لُوحِظ أن التطبيع السياسي حدث مع دول معينة في السياسة الخارجية التركية . في هذا السياق ، حلت الدبلوماسية النشطة محل الاشتباكات العسكرية النشطة والسياسات العسكرية على المستوى الإقليمي . بادئ ذي بدء ، يمكن الإشارة إلى أن هناك 4 أنواع من التطبيع بسبب تولي إدارة بايدن السلطة ، وزيادة تكلفة السياسات العسكرية التي اتبعتها دول المنطقة لفترة طويلة ، ووباء فيروس كورونا .

هنا ، في البداية ، يأتي تطبيع دول الخليج مع « إسرائيل » -بعد 26 عامًا من تطبيع مصر عام 1979 والأردن عام -1994 في المقدمة .[37] وقد أعلنت دولة الإمارات في

سبتمبر 2020 عن تحقيق تطبيع سياسي مع « إسرائيل » وتوقيع اتفاقيات أبراهام . وجاءت البحرين والمغرب والسودان بعد الإمارات .

وبعد تطبيع دول الخليج مع « إسرائيل » ، هناك تطبيع أساسي آخر ، وهو رفع الحظر الذي بدأ تطبيقه على قطر في يونيو 2017 وتطبيع الخليج .[38] ثم دخلت دول الخليج في تحركات تطبيع مع كل من إيران وتركيا .

في هذا السياق ، أدت تطورات مثل الصورة السلبية التي أعطتها الإدارة الأمريكية في المنطقة مع سيطرة طالبان على الحكومة في أفغانستان إلى زيادة البحث عن شركاء سياسيين/ عسكريين بديلين في دول المنطقة ، وهذا استلزم تكثيف العلاقات البينية .[39]

العلاقات التركية الخليجية

كانت منطقة الخليج أحد الانعكاسات المهمة لتغيير إستراتيجية تركيا في سياستها في الشرق الأوسط منذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين . دخلت تركيا في علاقات سياسية واقتصادية وثيقة مع كل من دول الخليج ودول مجلس التعاون الخليجي في وقت قصير . بالإضافة إلى ذلك ، بعد عام 2010 ، كانت هناك اختلافات في السياسات المتبعة تجاه المنطقة مع دول الخليج ، مثل السعودية والإمارات والبحرين ، وضمن هذا الإطار ، شهدت العلاقات الثنائية توترات كبيرة . ومع ذلك ، بدءًا من الفترة 2020–2021 ، حققت السعودية والإمارات والبحرين تقدمًا كبيرًا في علاقاتها مع تركيا .

بدءًا من مطلع عام 2021 ، عُقِدت محادثات على مستوى وزارتي الخارجية بين تركيا والسعودية ، وشهدت تطورات مهمة في بعض القضايا الاجتماعية والثقافية . ومن الأمثلة على ذلك تخفيف السعودية للقرارات المطبقة على التجار الأتراك ، وقرار إعادة فتح المدارس التركية التي قُرِّر إغلاقها ، وكذلك تخفيف الحملات المطبَّقة على تركيا عبر وسائل التواصل الاجتماعي وإزالتها .[40] وفي هذا السياق ، عُزِّزت العلاقات المتنامية بين البلدين بزيارة الرئيس رجب طيب أردوغان إلى جدة ومكة في أبريل 2022 ، ولقائه بالملك سلمان وولي العهد الأمير محمد بن سلمان هناك .[41] ثم ، في يونيو 2022 ، زار محمد بن سلمان أنقرة بوفد كبير واستقبله الرئيس أردوغان .[42] وفي هذا السياق ، فإن المفاوضات بين البلدين ؛ شملت العلاقات الأمنية ، وهي قطاع إستراتيجي إلى جانب علاقات الاستثمار والعلاقات التجارية والعلاقات السياسية .

بالإضافة إلى ذلك ، جرى أيضًا إجراء عملية مماثلة للتطبيع الذي شهدته العلاقات التركية السعودية مع العلاقات التركية الإماراتية . في البداية ، عُقدت محادثات على المستوى الأمني في أبريل 2021 ، وفي أغسطس 2021 ، زار مستشار الأمن القومي الإماراتي طحنون بن زايد أنقرة .[43] بعد ذلك ، وفي إطار مفاوضات التطبيع بين البلدين ، قام ولي عهد أبوظبي والرئيس الحالي محمد بن زايد بزيارة تركيا وجرى التوقيع على اتفاقيات مختلفة بين البلدين . بعد

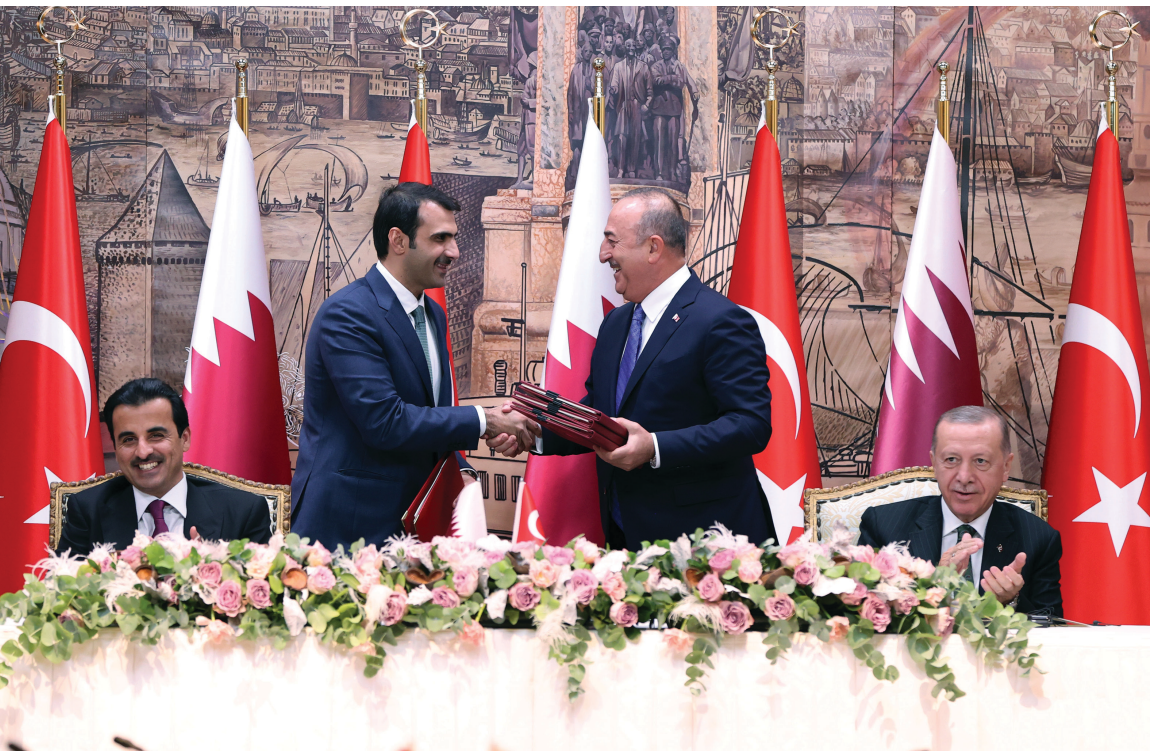

ذلك، خلال زيارات الرئيس أردوغان إلى أبو ظبي ودبي في فبراير، جرت زيادة العدد الإجمالي للاتفاقيات الموقعة خلال هذه العملية إلى 26 اتفاقية.[44] وفي هذا الإطار جرى تطبيع علاقات تركيا مع السعودية والإمارات.

بالنظر إلى عمليات التطبيع التي يجري تنفيذها مع كل من السعودية والإمارات، تجب الإشارة إلى أن القطاعات الإستراتيجية مثل التعاون الأمني والدفاعي مدرجة أيضًا في هذه القضية، حيث تولي تركيا والسعودية والإمارات أهمية كبيرة لعلاقاتها الاقتصادية والتجارية والاستثمارية؛ لأنها أهم الاقتصادات في المنطقة. لكن الأمر الأكثر إستراتيجية من هذا هو التعاون الدفاعي الذي تحاول هذه الدول تطويره، خصوصًا بعد فترة التطبيع هذه. يجسد الاهتمام السعودي والإماراتي بمنتجات صناعة الدفاع التركية هذا التطور. ويُذكَر أنه في الآونة الأخيرة، في نطاق منتجات الدفاع، جرى التفاوض على اتفاقيات بين الإمارات وتركيا بشأن توفير طائرات بيرقدار لدولة الإمارات.[45] في الوقت نفسه، يمكن القول: إن المفاوضات قد أجريت لتزويد المملكة العربية السعودية بطائرات بيرقدار ومنتجات الدفاع الأخرى.[46] لذلك، من المهم فهم التطبيع السياسي على أنه ليس إعادة العلاقات الدبلوماسية فقط، بل فيه أيضًا احتمال للتعاون السياسي والاقتصادي والعسكري المهم بين الدول الثلاث.

علاقات تركيا مع إيران ومصر و«إسرائيل»

بالإضافة إلى دول الخليج، تُعَدّ إيران ومصر و«إسرائيل» من الدول الرائدة التي تمارس تركيا معها دبلوماسية نشطة. تعتمد علاقات تركيا مع الدول الثلاث بشكل مباشر أو غير مباشر على علاقاتها مع دول الخليج. كما تشكل سياسات إيران في سياق الميليشيات المشكّلة والمدعومة على أساس طائفي في الشرق الأوسط، التي تعدّها دول الخليج تهديدًا سياسيًّا وعسكريًّا منذ فترة طويلة- تهديدًا لتركيا أيضًا.

في الوقت نفسه، تشكل الأنشطة الاستخباراتية والسياسية والعسكرية المختلفة لطهران بيانات مهمة في تحديد سياسات تركيا ضد إيران. في هذا السياق، واصلت تركيا علاقاتها السياسية رفيعة المستوى مع إيران خلال رئاسة حسن روحاني ومع إدارة الرئيس الحالي إبراهيم رئيسي.

وفي هذا السياق، قام الرئيس أردوغان بزيارة إلى طهران في يوليو 2022، وجرى خلال الزيارة بحث موضوعات مهمّة على صعيد العلاقات التركية الإيرانية، مثل القضية السورية والعلاقات مع «إسرائيل». وفي السنوات العشرين الماضية، عندما نفذت تركيا أنشطة دبلوماسية وعسكرية نشطة في الشرق الأوسط، تبوّأت العلاقات مع مصر أيضًا مكانًا مهمًّا.

بعد التطبيع بحلول عام 2021، عُقِدت اجتماعات مختلفة بين أنقرة والقاهرة على مستوى المخابرات ووزارتي الخارجية. في هذا السياق، يبدو أن محادثات التطبيع بين البلدين مستمرة، وإن كانت على مستويات مختلفة، لرفعها إلى مستوى أعلى.

في نهاية المطاف، تُعَدّ العلاقات التركية الإسرائيلية مهمّة أيضًا من حيث السياسة الخارجية لكلا الطرفين، ومن ناحية السياسة الإقليمية. في أعقاب عمليات التطبيع التي جرت في المنطقة مؤخرًا، جرى أيضًا تنفيذ أنشطة التطبيع على خط أنقرة-تل أبيب. وعلى الرغم من استمرار العلاقات الرسمية والدبلوماسية بين البلدين منذ عام 1949، إلا أن سبب التوترات بين الحين والآخر وتوقف العلاقات هو اعتداءات «إسرائيل» على الشعب الفلسطيني.

في هذا السياق، قام الرئيس الإسرائيلي إسحاق هرتسوغ، في مارس 2022، بزيارة إلى تركيا واستقبله الرئيس أردوغان في أنقرة. ومع تقدم محادثات التطبيع بين البلدين، عيّنت «إسرائيل» إيريت ليليان سفيرة إلى تركيا. ومع إقامة التطبيع الدبلوماسي في العلاقات بين تركيا و«إسرائيل»، يمكن القول: إنه جرى تحقيق نجاح دبلوماسي لكلا الطرفين.

خلاصة وتقييم

بدأ التغيير، يحدث في كل من السياسة الداخلية والخارجية التركية وفي الشرق الأوسط منذ عام 2000. ومع وصول إدارة حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، بدأت تركيا في اتباع إستراتيجية مشاركة أوثق تجاه منطقة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي.

ونتيجة التحركات الشعبية التي بدأت في المنطقة منذ عام 2010، قامت تركيا بأنشطة مختلفة، مثل التيسير والوساطة بين الفاعلين من أجل دعم الحركات الديمقراطية، ونقل المطالب الشعبية إلى الحكومات بطريقة معقولة.

أدّت زيادة التهديدات الداخلية والخارجية لتركيا في المنطقة، خاصة منذ عام 2016 إلى دمج الدبلوماسية التركية النشطة مع سياستها العسكرية النشطة. وفي هذا السياق، نفّذت تركيا عمليات عسكرية كبيرة في سوريا ومناطق شمال العراق، وفي هذا الإطار اتخذت خطوات كبيرة لحماية أمنها القومي وأمن حدودها. في الوقت نفسه، دعمت تركيا العمليات العسكرية النشطة في ليبيا، وكاراباخ حيث اندلع النزاع الأذربيجاني الأرمني، وفي هذا السياق، دعمت المطالب الإقليمية المشروعة بالوسائل العسكرية، وألغت التهديدات العسكرية ضدها.

في هذا السياق، يُرى أن تركيا جمعت دبلوماسيتها النشطة مع سياستها العسكرية النشطة. ومن الممكن أيضًا القول: إن النشاط العسكري يُظهر تقلبًا في الرسم البياني نظرًا لارتباطه ارتباطًا وثيقًا بالعمليات في المنطقة. ومع ذلك، فإن التجربة العسكرية التركية في المناطق ذات الصلة غيّرت هيكل العلاقات مع تركيا، وأدت إلى الحدّ من التهديدات التي تتعرض لها.

ولا يقف هذا عند استخدام القدرات العسكرية فقط، بل له دور في زيادة صناعة الدفاع الوطني التركية الحالية إلى مستوى أعلى من المعايير العالمية، وهو ما خلق بُعدًا مهمًّا آخر لأعمالها الدبلوماسية والعسكرية النشطة.

المصادر والمراجع:

1. Larbi Sadiki, "Tunisia: Portrait One of a Revolution", Al Jazeera, 15 Ocak 2012.
2. Angelique Chrisafis ve Ian Black, "Zine al-Abidine Ben Ali Forced to Flee Tunisia as Protesters Claim Victory", *The Guardian*, 15 Ocak 2011.
3. Dina Shehata, "The Fall of the Pharaoh: How Hosni Mubarak's Reign Came to an End", *Foreign Affairs*, Cilt: 90, Sayı: 3, (Haziran 2011), s. 26-32.

4. Zoltan Barany, "Comparing the Arab Revolts: The Role of the Military", *Journal of Democracy*, Cilt: 22, Sayı: 4, s. 30.

5. Barany, "Comparing the Arab Revolts", s. 30.

6. "Military Reinforcements Enter Yemen from Saudi Arabia", Defense News, 6 Ağustos 2015.

7. "GCC Troops Dispatched to Bahrain to Maintain Order", Al Arabiya, 14 Mart 2011.

8. Muhittin Ataman ve Çağatay Özdemir, "Türkiye's Syria Policy: Constant Objectives, Shifting Priorities", *Turkish Journal of Middle Eastern Studies*, Cilt: 5, Sayı: 2, s. 13-35.

9. Michael Hernandez, "Trump Blames Obama for Allying US with PKK", Anadolu Agency, 9 Ekim 2019.

10. "Astana Süreci: Türkiye-İran-Rusya Ortak Bildirisinde Neler Var?", Euronews, 20 Temmuz 2022.

11. "Terörle Mücadele-Fırat Kalkanı Harekatı", Kara Kuvvetleri Komutanlığı, www.kkk.tsk.tr/firat-kalkani.aspx, (Erişim tarihi: 8 Aralık 2022).

12. "Zeytin Dalı Harekatı", Milli Savunma Bakanlığı, https://www.msb.gov.tr/tr-TR/ZeytinDaliHarekati, (Erişim tarihi: 8 Aralık 2022).

13. "Barış Pınarı Harekatı", Milli Savunma Bakanlığı, www.msb.gov.tr/tr-TR/BarisPinariHarekati, (Erişim tarihi: 8 Aralık 2022).

14. "Terörle Mücadele-Bahar Kalkanı Harekatı, "Kara Kuvvetleri Komutanlığı, www.kkk.tsk.tr/bahar-kalkani.aspx, (Erişim tarihi: 8 Aralık 2022).

15. "Russia's Putin and Türkiye's Erdogan Agree Syria Ceasefire", Euronews, 06 Mart 2020.

16. "Pençe-Kilit Operasyonu Hakkında Neler Biliniyor?", BBC Türkçe, 18 Nisan 2022.

17. "Pençe Serisi Operasyonlar", Milli Savunma Bakanlığı, www.msb.gov.tr/tr-TR/PenceSerisiOperasyonu, (Erişim tarihi: 8 Aralık 2022).

18. Milli Savunma Bakanlığı, Twitter, twitter.com/tcsavunma/status/1196834810544701440, (Erişim tarihi: 8 Aralık 2022).

19. Zehra Aydın Turapoğlu, "Pençe-Yıldırım ve Pençe-Şimşek Operasyonlarında 5 PKK'lı Terörist Etkisiz Hale Getirildi", Anadolu Ajansı, 16 Haziran 2021.

20. Emadeddin Badi, "To Advance its Own Interests, Türkiye Should Now Help Stabilize Libya", War on the Rocks, 24 Mayıs 2021

21. "Türkiye to Support All Paths to Peace in Ethiopia", *Daily Sabah*, 27 Şubat 2022.

22. Yunus Turhan, "Tigray Krizinin Türkiye-Etiyopya İlişkilerine Etkisi", Anadolu Ajansı, 24 Aralık 2021.

23. "Somali Kartalları Türk Askeri Personel Tarafından Yetiştiriliyor", TRT Haber, 23 Ağustos 2022.

24. Somali Kartalları Türk Askeri Personel Tarafından Yetiştiriliyor

25. Theodore Karasik ve Giorgio Cafiero Karasik, "Türkiye's Move into the Red Sea Unsettles Egypt", Middle East Institute, 17 Ocak 2018.

26. "Sudan'da Yaşanan Darbe Teşebbüsü Hakkında, No: 358", T.C. Dışişleri Bakanlığı, 25 Ekim 2021.

27. Ömer Erdem, "Sudan'da 25 Ekim Darbesinden Siyasi Mutabakata Giden Süreçte Yaşananlar", Anadolu Ajansı, 25 Kasım 2021.

28. Hülya Kınık, "The Role of Turkish Drones in Azerbaijan's Increasing Military Effectiveness: An Assessment of the Second Nagorno-Karabakh War, *Insight Türkiye*, (2021), Cilt: 23, Sayı: 4.

29. "Türkiye Backs Azerbaijan, Says Armenia 'Should Cease Provocations'", Reuters, 13 Eylül 2022.

30. "Obama Sends 30,000 More Troops to Afghanistan", CBC News, 1 Aralık 2009.

31. "Russia Joins War in Syria: Five Key Points", BBC, 1 Ekim 2015.

32. Mark Landler, "Trump Abandons Iran Nuclear Deal He Long Scorned", *The New York Times*, 8 Mayıs 2018.

33. Edward Yeranian, "Arab League Condemns Türkiye's Syria Incursion Calls for UN Action", VOA News, 12 Ekim 2019.

34. "Biden Says War in Yemen 'Has to End', US Will Continue to Support Saudi Arabia", Reuters, 4 Şubat 2021.

35. Jack Detsch, "Biden Taps Career Diplomat as Envoy to Yemen", *Foreign Policy*, 4 Şubat 2021.

36. Dion Nissenbaum, Stephen Kalin ve David S. Cloud, "Saudi, Emirati Leaders Decline Calls with Biden During Ukraine Crisis", *Wall Street Journal*, 8 Mart 2022.

37. Ismail Numan Telci, “Israeli-Emirati Normalization and the Strategic Cooperation in Maritime and Aviation Sectors”, Al Jazeera Center for Studies,

38. Mina Aldroubi, “What Does the GCC’s Al Ula Agreement Mean for the Region”, The National, 7 Ocak 2021.

39. Kirsten Fontenrose, “What the Arab Gulf is Thinking After the Afghanistan Withdrawal”, Atlantic Council, 23 Eylül 2021

40. Sefa Şahin, “Suudi Arabistan’da Kapatılan Türk Okulları Yeniden Açılacak”, Anadolu Ajansı, 1 Ağustos 2022.

41. “Cumhurbaşkanı Erdoğan Suudi Arabistan’da”, Türkiye Cumhuriyeti Cumhurbaşkanlığı, 28 Nisan 2022.

42. Manuel Fernandez, “Mohammed bin Salman and Erdogan Meet in Ankara to Usher in a ‘New Era’ in Their Bilateral Relationship”, Atalayar, 23 Haziran 2022.

43. Suzan Fraser ve Aya Batrawy, “Top UAE Security Chief Visits Türkiye After Years of Tension”, AP News, 19 Ağustos 2021.

44. “President Erdogan in the UAE”, Presidency of the Republic of Türkiye, 14 Şubat 2022.

45. “Türkiye Sells its Famed Battle-Tested Drones to UAE as Ties Mend”, Daily Sabah, 21 Eylül 2022.

46. “Saudi Arabia in Talks to Buy Türkiye’s Bayraktar Drones”, Middle East Monitor, 25 Mayıs 2022.